

بشيء ارادة الخبير في فردا او افرادته وهي متحققة بالاشياء ايضا  
 كما في الانبياء عليهم صلوات الله تعالى وسلامه والاصفياء من  
 الله عليهم جميعا فلا امتناع في الشهد والجواب جميعا ايضا فيعتق  
 ان عمل على الاستغناء في قصير المعنى و اراد الله بكل فرد من فرد  
 الانسان خيرا لصيرا وخلق شغلته وهذه كفة فيما نجد عند اويدم  
 محله لكنه لم يرد في بصير اوله الخلق ولا يخلق ان استفاد من هذا  
 المعنى امتناع لا يجاب اكل وحلوم ان امتناعه لا يوجد تحقيق  
 السلب اكل بل قد يتحقق مع الاجاب للبعض والسلب عن البعض  
 كما وان المعنى فيه ارادة الخبير في بصير الشغل واليه وكذا  
 خلفه فيما نجد اويدم يتحقق في الانبياء عليهم صلوات الله تعالى  
 وسلامه وبعض المؤمنين وغير متحقق في الكافرين وبعض  
 من آله فيما بعد الاول ما اوردناه من الازد على  
 المعنى الاول فيما بعد الاول سابقا فيما بعد هو الجواب هناك  
 العتب الثاني ان الاستغناء في بسوء عيب الاجاد التي قبل زمن التي  
 عليه السلام وفي زمنه وبعد زمنه الى يوم القيامة ولا شك  
 ان ارادة الله تعالى الخبير في كل فرد وان حار ان يكون سابقا  
 على وجود كل فرد على فعله على ما عرفت فيما بعد الكتاب لكن نصير  
 الشغل واليه فيما نجد اويدم وكذا خلفه فيها اما يكون بعد وجود  
 الفرد وعند وجود الفعل فلا يعتمد السببية والسببية بين الشغل  
 والجواب فلا يستقيم الكلام على تقدير حمل لوعلى الامتناع ويمكن الجواب  
 بان يجعل بمعنى التقدير لا بمعنى الخلق والصير على ذلك التقدير و

لاشك

لاشك ان تقدير الفعل وتنبه في اللوح المحفوظ سابق على وجود  
 العدد وعلى فعله فلا اشكال ويمكن الجواب ايضا بان لو هذا العلق  
 مضمون الجواب بمضمون الشهد في الماضي على ان يكون الماضي  
 ظرا للمضمون الشهد فقط فيما بعد المعنى لو تعلقت ارادته تعالى  
 الخبير في كل فرد يجعل شغلته وهمه فيما نجد اويدم ولا يشبهه في  
 صحة هذا المعنى هذا وان شغلته الله لا شك في صحة هذا الجواب  
 وان كان فيها نوع بعد وتكلف لا يقال لاحكامه في العمل  
 عن معناه الظاهر وجعله معنى التقدير ولا ان يخصصه في رتبة  
 الماضي بالشهد بل يمكن الجواب بان التكون متعلق في الازل بوجود  
 التكون فيما لا زال كان الازد متعلقة في الازل بوجود المراد فيما  
 لا يزال كما عرفت فيسقيم الكلام من غير حكمة الى متى مما ذكره الازد  
 ليس معنى تعلق التكون في الازل فيما بعد الاول فيما بعد الاول  
 وهي باطله بالبدية او تحقق الاجاد في الوجود وهذا ايضا باطل  
 والجواب عنه انه لا اشكال في تحقق الاجاد مع تحقق الوجود ولو  
 بمره وانما الاستغناء في ان يتحقق الاجاد ولا يتحقق الوجود اضلا  
 ما نحن فيه من قبل الاول الا الثاني المعنى انه بعد غاية العدل يكاد  
 يكون كالكار الضروريات وانما الجواب عنه منع حصص تعلق التكون  
 في الازل في الاجاد فيه وان تعلق التكون وان كان ارضا لكنه متد  
 الى زمان وجوده فيما بعد الاول فليس كالجواب الاول في العدد والاشكال  
 هذا وانما الجواب عن اصل الاشكال بان زمان الجواب اوسع  
 من زمان الشهد فيسجد السببية والسببية بينهما فلا يمتنع و